

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/ENR/2002/IG.1/10
28 August 2002
ORIGINAL: ARABICUN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

- 6 - 11 - 2002

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة الموارد المائية

الدورة الخامسة

بيروت، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

الموضوعات ذات الأولوية
في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا:
دور مجموعة العمل في متابعتها

أولاً - خلفية تأسيس مجموعات عمل متخصصة

١- تعزيزاً للتعاون الإقليمي في تنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للمياه في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتشجيعاً لمشاركة الدول الأعضاء بفعالية في كل مراحل إعداد أنشطتها وتنظيمها وتنفيذها، تقترح الإسكوا استمرار العمل بأسلوب مجموعات العمل المتخصصة في الإعداد المشترك لأنشطة معينة تُعتمد خلال الدورة الخامسة للجنة الموارد المائية، لأن هذا الأسلوب نجح في الدورة الرابعة للجنة، وأفضى إلى إعداد تقرير عن الإدارة الرشيدة للمياه في بلدان الإسكوا، عرض للتدابير التي اتخذتها تلك البلدان خلال عقد التسعينات لترشيد إدارة المياه وبناء قدرات القطاع في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد ساهمت في إعداد هذا التقرير الدول الأعضاء، ونجم عنه تحديد لمحاور مهمة في إطار الإدارة المتكاملة للمياه تحتاج إلى الدعم المؤسسي والفني والمادي لتحسين أداء الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص.

٢- وتكمن أهمية مساهمة مجموعات العمل في إعداد التقرير المذكور آنفاً في إثرائه بمعلومات أساسية حول السياسات القائمة والقوانين والتشريعات والممارسات الميدانية في مجال إدارة المياه على الصعيد الوطني، وآليات التنفيذ المتبعة ومدى فعاليتها. غير انه اتضح وجود بعض الثغرات في الحصول على معلومات كمية أو نوعية موثقة وأنيّة، كما اتضح أنه من المهم تعزيز دور مجموعات العمل المتخصصة باعتباره آلية للعمل المشترك وتقوية التعاون الإقليمي، وذلك باعتماد برنامج عمل محدد لمجموعة العمل، ورصد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عملها التي تعتمدها خلال الدورة الخامسة، بغية تحسين نوعية دراسات الإسكوا وتوثيقها بالمؤشرات والبيانات المدققة وتعزيز جدواها للمستفيدين في الدول الأعضاء.

(أ) تأمين البيانات والمعلومات اللازمة على الصعيد الوطني لإعداد تقرير المحور المعنى به والمشاركة في إعداده؛

(ب) الالتزام بتخصيص الوقت الكافي لضابط الاتصال في مجموعة العمل المعنية للمشاركة في إعداد التقرير ومناقشته، وذلك بالتنسيق مع الجهة المسؤولة في الدولة المعنية؛

(ج) المشاركة في اجتماع تنسيقي لأعضاء المجموعة المختارة، تكون الغاية منه مناقشة التقرير الذي تقوم مجموعة العمل بإعداده. ويحدد تاريخ ومكان الاجتماع التنسيقي للمجموعة لاحقاً، على أن يعقد قبل اجتماع الدورة السادسة للجنة الموارد المائية في بيت الأمم المتحدة في بيروت أو في إحدى الدول الأعضاء.

ثالثاً- مسؤوليات الإسكوا

١٦- تضطلع الإسكوا بالمسؤوليات التالية:

(أ) المساهمة في تسهيل تبادل المعلومات، والتنسيق بين أعضاء مجموعة العمل، وكذلك في بعض المسائل الإدارية، وفي الإعداد للاجتماعات التنسيقية لمجموعات العمل في المقر، أو في إحدى الدول الأعضاء في الإسكوا؛

(ب) المساهمة في مراجعة التقرير الذي تضعه مجموعة العمل وترجمته وتنقيحه وتوزيعه، وإدراجه في جدول أعمال الدورة السادسة للجنة الموارد المائية؛

(ج) المساهمة في تنظيم دورة تدريبية عن المؤشرات وكيفية إدارتها واستعمال نظم المعلومات الجغرافية لتجميع المعلومات وتخزينها وإدارتها، بالتعاون مع الدول الأعضاء وبتمويل منها أو من الجهات المانحة.

١٧- ومن المتوقع أن تتولى مجموعة العمل التي يجري تكوينها إعداد وإدارة جلسة ضمن الدورة السادسة للجنة الموارد المائية وذلك لعرض تقريرها والأنشطة التي أنجزتها.

٣- وتطرح هذه الورقة مواضيع ثلاثة ذات أولوية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا من أجل مناقشتها والاتفاق على موضوع منها لكي تتناوله مجموعة العمل تنفيذاً للقرار ٢٣٣ (د-٢١) المعنون "تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الموارد المائية المشتركة".

٤- وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل من هذه المواضيع الثلاثة.

ألف- المؤشرات الأساسية حول الإدارة المتكاملة للمياه في بلدان الإسكوا

٥- يستهدف هذا المحور المساهمة في إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن الموارد المائية على الصعيد الوطني، تسهيل وضع السياسات المائية الملائمة ومراقبة كيفية تنفيذها، وتحديد الثغرات التي تشوبها وطبيعة الاحتياجات المستقبلية لتنمية القطاع. وتتمثل أهمية هذه المبادرة على الصعيد الإقليمي في التوصل إلى مؤشرات متجانسة بين الدول الأعضاء تعزز التنسيق الإقليمي في هذا المجال.

٦- وتعنى المجموعة المتخصصة بهذا المحور بمراجعة دورية لأوضاع المياه على الصعيد الوطني لتحديد الموارد المتاحة منها، ومجالات استخدامها، ومعدلات استهلاكها، ومستويات تلوثها؛ والعمل على ترجمة مختلف البيانات الفنية للمياه إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية، بحيث تفيد متخذي القرار في تسهيل إدماج سياسات المياه في صلب السياسات الوطنية الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة، فيجري مثلاً تحديد أثر استنزاف الموارد المائية وتلوثها على الناتج القومي وعلى الصحة العامة. وفي هذا الصدد ينبغي أن تتضمن المراجعة على الصعيد الوطني تقييماً للقدرة البشرية والفنية والمادية، وجمع البيانات بانتظام عن طريق المؤسسات، مما يضمن استدامة هذا العمل وشموله.

٧- كما تتضمن مهمة مجموعة العمل المعنية بهذا المحور البحث في إمكانية تطوير واستحداث قواعد معرفية كمية ونوعية، والتدقيق في مصادر المعلومات واعتماد نظم جمع المعلومات وتخزينها وإدارتها، وتطوير المؤشرات، وذلك من أجل تحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا وتسهيل تداول هذه المؤشرات على الصعيد الإقليمي بانتظام، لرسم رؤية مشتركة للتحديات المائية التي تواجه المنطقة. ويمكن أن تتبثق من هذه المجموعة شبكة إقليمية تعنى بإدارة معلومات المياه والإسهام في بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي.

باء- إدارة الطلب على المياه في بلدان الإسكوا

٨- يستهدف هذا المحور توطيد العمل بمبادئ إدارة الطلب على المياه في بلدان الإسكوا وتشجيع تطبيقها، من أجل تحقيق تنمية مستدامة للموارد المائية من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه والحفاظ عليها وتدويرها وإعادة استخدامها. ويتطلب ذلك العمل على عدة أصعدة، فنية واجتماعية واقتصادية وسياسية، من أجل إحداث تغيير في نمط استهلاك المياه في عدد من القطاعات، ومن ضمنها القطاع المنزلي والقطاع الإنتاجي، وأهمها القطاعان الزراعي والصناعي.

٩- ومن المقترح أن تنظر مجموعة العمل المعنية بهذا المحور في تحديد أنماط الاستهلاك غير المستدامة، فتدرس على ضوءها كيفية وضع آليات مناسبة تحدث تغييراً في السلوك العام إزاء استخدام المياه، ومن ضمنها الحوافز الاقتصادية، مثل فرض التعريفات والرسوم، ووضع المواصفات والمعايير لتنظيم

الاستهلاك وضوابط التخطيط العمراني واستخدام الأراضي، وكذلك تقييم السياسات والممارسات المتبعة في معالجة المياه العادمة وتدويرها، والبحث في إمكانية دعم البلديات للقيام بمشاريع في هذا المجال.

١٠- وتبرز على هذا الصعيد أهمية التوعية والحث على التغيير الاجتماعي، كما يبرز خصوصاً الدور الأساسي الذي يمكن أن يؤديه قطاع التعليم والمجتمع المدني في التوعية بقضايا المياه عامة وإدارة الطلب خاصة، وكذلك في حث متخذي القرار على توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في إدارة الموارد المائية ومراقبة نوعيتها وكلفتها، أو في استرداد هذه الكلفة، والنظر في آليات وأبعاد تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، لإحداث تغيير نوعي يساعد في ضبط الطلب على المياه وترشيده وتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية عامة.

جيم - القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمياه في بلدان الإسكوا

١١- يستهدف هذا المحور إجراء تقييم للتشريعات المائية في بلدان الإسكوا والتشريعات ذات الصلة، مثل التشريعات البيئية، من ناحية مدى تلبية هذه التشريعات لمتطلبات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وارتباطها بتشريعات استخدام الأراضي والبيئة، وانسجام هذه التشريعات مع التوجهات الحديثة في إدارة الموارد المائية، ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص، والمبادئ الأخرى ذات الصلة.

١٢- ويشمل عمل المجموعة المتخصصة بهذا المحور النظر في عوائق إنفاذ القوانين، ومدى انسجام القوانين مع السياسات المائية. فالدول الأعضاء في الإسكوا قد أحرزت تقدماً في ترجمة سياساتها بشأن الموارد المائية إلى تشريعات وقوانين، وفي وضع المعايير البيئية في إدارة الموارد المائية، لكن معظم هذه القوانين لا تزال تفتقر إلى آليات التنفيذ والضوابط الفعالة لمنع الهدر والاستهلاك غير المستدام. وهذا يستدعي مراجعة هذه التشريعات من أجل المواءمة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فإلى جانب تشريعات حقوق المياه وكيفية استعمالها ونوعيتها، ينبغي التطرق إلى الجوانب المتعلقة بتسعير المياه وفرض الرسوم على التلويث، والنظر في الدعم الحكومي، والحوافز لضبط الهدر، وترشيد الاستعمال، وتأمين مياه من النوعية الجيدة للمناطق النائية، ولذوي الدخل المحدود في المدن والأرياف.

١٣- كما يشمل عمل المجموعة النظر في هذه القوانين والتشريعات من ناحية دورها في تنظيم الوضع المؤسسي، وتحسين التنسيق بين مختلف المرجعيات والدوائر الحكومية المعنية بإدارة المياه، وتعزيز اللامركزية ودور البلديات في تخطيط تدابير إدارة الموارد المائية وحمايتها، وتنفيذ هذه التدابير.

ثانياً - مسؤوليات أعضاء مجموعات العمل الثلاث

١٤- ستناقش المحاور الثلاثة المقترحة آنفاً أثناء الدورة الخامسة للجنة الموارد المائية، حيث يفترض أن يسفر النقاش عن الاتفاق على اختيار واحد أو أكثر من المحاور الثلاثة، وتحديد إطار عمل للمجموعة التي ستقوم بالدراسة، ووضع خطة أولية حول كيفية تنفيذها، وتحديد الأعضاء المشاركين وضابط الاتصال للمجموعة على الصعيد الوطني في كل دولة من الدول الأعضاء.

١٥- وينبغي لكل عضو من أعضاء المجموعات القيام بما يلي: